

## متماذك أم ممسوك !!!

### الياس بجاني

#### مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

"لقفونا" بعنترياتهم الأمنية وبيبطولاتهم التحريرية الدونكشتونية، حتى صدقوا خرافاتهم وتوهموا أنهم حكام بالفعل، فيما الواقع المر المعاش على الأرض يؤكد أن لا أمن "ولا من يحزنون"، ولا حكام ولا من يحكمون، ولا تحرير ولا محررون، بل بلد "داشر" تتحكم بقواه الأمنية إرادة غريبة تضمم الشر للوطن ومواطنيه، وحكام واجهات و"نواطير" ليس إلا، ينفذون ولا يقررون، متخصصون في تعفير الجباه. أما مدعي التحرير فقد حلوا مكان الدولة بعد أن أقاموا لأنفسهم دولاً لهم داخلها بسجونها، ومؤسساتها وعسكرها وحتى قضائها. حرروا الأرض من أصحابها، صادروا قرار الشعب، زوروا تطلعاته، وفرضوا عليه معايير وطنية وعفائية مستوردة.

نواطير الحكم هؤلاء جعلوا من أجسادهم سواتر، لمنع الشقيقة من سحب جيشها، خوفاً من محاسبة الشعب لهم، عطلوا إمكان التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالوسائل الديموقراطية، وسحقوا فئات المجتمع، وتوجوا تبجحهم بعرض عضلاتهم الأمنية وفقاً لمقولة هرطقية تقول: "البلد ممسوك وغير متماسك"، وإذ بمحاولة اغتيال القاضي فادي النشار، داخل قصر العدل، بإطلاق النار عليه من مسلح بمسدس حربي وهو جالساً على قوس المحكمة تظهر مدى هشاشة هذا الأمن المستورد ليس فقط في قصر العدل ومحيطه، ولكن في كافة أرجاء لبنان حيث تنعم المافيات وحيثان المال والأصوليون والعديد من القوى المسلحة الغربية بمحميات "الأبوات" من أمثال أبو محجن وأقرانه.

لقد أعادت حادثة قصر العدل إلى الأذهان مفاعيل جريمة قتل القضاة الأربعة في صيدا في قاعة المحكمة ووراء القوس في أثناء انعقاد الجلسات يوم ١٩٩٩/٦/٨ (حسن عثمان وعماد شهاب ووليد هرموش وعاصم أبو ضاهر) وبالتالي تركت ذعراً كبيراً ليس فقط في أوساط قصر العدل والعاملين فيه، بل في كافة الأراضي اللبنانية حيث لم يعد المواطن المسالم يأمن على حياته وحياته عياله. إن الجريمة المؤسفة هذه أوضحت حتى للعميان أن السلطة عاجزة، بل مقعدة ومغربة عن شجون وشؤون الوطن ومواطنيه.

رموز دولة النواطير القابعين سعداء في بعددا وقريطم وعين التينة وساحة النجمة والقصور المشادة على حساب أمن وكرامة ولقمة عيش اللبنانيين، وبعد أن استباحوا كل شيء واستعملوا القضاء لخدمة مآربهم الخاصة وشرعنة هيمنة الشقيقة، وبعد أن شوها صورته من خلال تحويله إلى أداة استتسابية كيدية بيد السلطة السياسية، ها هم بيرزون عجز دولتهم حتى عن تأمين حماية هذا القضاء، مما يثبت أن لا علاقة لهم لدولتهم باللبنانيين لا بقيمهم ولا بأمانهم ولا بتطلعاتهم.

أمام هذا العجز الفادح في معالجة شؤون الناس وعلى كافة الأصعدة وفي كافة الميادين بات لزاماً على رموز الحكم وخصوصاً صهر العهد المدلل، وزير الداخلية، أن يتواضعوا ويرحموا الناس من إطلاقاتهم المقززة عبر شاشات التلفزة باستكبار واستعلاء مدعين أن الأمن مستتب في البلد مع تكرار لازمة تضحيات وأفضال الإخوان.

نسأل "الصهر" الوزير كيف تمكن الجاني من أن يدخل هو ورفيقه بسلاحهما إلى قصر العدل ومن ثم إلى قاعة المحكمة حيث تم الاعتداء على القاضي دون حسيب أو رقيب؟ إلا يعني هذا الأمر وجود ثغرات أمنية خطيرة وان حياة المواطنين معرضة دائماً للخطر حتى وهم في حمي قصر العدل؟

ألا يحق هنا للمواطنين أن يسألوا أين هي الحماية، وأين هي الأجهزة الأمنية التي تكلف خزينة الدولة أكثر من ثلثي موازنتها؟ ترى هل مهمة هذه الأجهزة مقتصر فقط على قمع الطلاب والاعتداء على الشرفاء من المواطنين والقيادات المطالبة بالسيادة والحرية والاستقلال وتنفيذ القرار الدولي ٥٢٠؟

يبقى أنه لو كانت دولة النواطير قد حزمت أمرها، وألقت القبض على قتلة القضاة الأربعة في صيدا، وأنزلت بهم اشد العقوبات، وكان باستطاعتها أن تفعل ذلك، لما تكررت الجريمة بمحاولة قتل القاضي فادي النشار في أثناء قيامه بواجباته. أن الحادث الفظيع هذا سببه هيمنة قوى الاحتلال على القرار اللبناني، هذه القوى التي عملت على حماية المجرمين وتجنيدهم لخدمة مخططاتها الهادفة إلى نحر الكيان اللبناني، تفكيك مؤسسات وطن الأرز، اقتلاع تاريخه، تهميش هويته، زرع الشقاق بين شرائحه وتهميش من لا يقبل بالأمر الواقع ومفاعيله الإذالية. وكما أنه لا يمكن أن تقوم أية قيامة للاقتصاد المنهار في ظل الاحتلال، فكذلك لا يمكن أن ينعم اللبناني بالأمن في ظل أمن مستورد و"شقيق" يتاجر بقيم الأخوة.

إن المواطن المؤمن بضرورة استعادة لبنان السيد الحر المستقل الذي هاله الاعتداء الأثيم على القاضي النشار يرى فيما حدث اعتداء سافراً يضاف إلى سلسلة الاعتداءات التي تعرض ويتعرض لها القضاة والمحامون والمعارضون مثل محاولة اغتيال عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت الأستاذ سليم غاريوس، اختطاف وقتل رمزي العيراني، الاعتقالات الاعتباطية المستمرة التي تطاول أفراداً وقيادات سيادية تعارض الاحتلال السوري، وهو ويرى أنه حان الوقت لتتحرك كل القوى اللبنانية الحية لتطالب بتنفيذ القرار الدولي رقم ٥٢٠ وخروج الاحتلال السوري وانكفاء كافة إفرزاته.